

وضعية المؤسسة في صبغتها الجديدة (مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية) بداية من يوم 02 جانفي 2023

عدم امكانية استخدام منظومة "أدب مؤسسات"	←	ضرورة التفكير في استعمال منظومة بديلة وذلك لاستخراج : طلبات التزود ، أذون الخلاص ، شهادات الخصم على المورد ، كشوفات استهلاك الإعتمادات إلى جانب منظومة تعمل وفق قواعد المحاسبة التجارية
عدم امكانية استعمال منظومة "أدب مركزي" في عملية التأجير عن طريق الإعتمادات المفوضة	←	ضرورة التنسيق مع مصالح الوزارة لتحويل منحة الدولة بعنوان التأجير في الإبان لحساب المؤسسة وكذلك التنسيق مع المركز الوطني للإعلامية لاستعمال منظومة انصاف مؤسسات"
عدم امكانية استغلال منظومة "رشاد" للمأموريات بالخارج وفق الصيغة المعتادة بالنسبة لمؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية	←	ضرورة طلب تغيير رمز منظومة "رشاد" من المركز الوطني للإعلامية وتحيينه وفق الصيغة القانونية الجديدة للمؤسسة (تعويض مراقب المصاريف العمومية بمصادقة سلطة الإشراف على بطاقات تجميد الاعتمادات ومذكرات التسوية)
عدم امكانية استخدام الحساب البريدي للمؤسسة (الخاص بالمحاسب العمومي)	←	فتح حساب بريدي جديد خاص بالمؤسسة (ضرورة إعلام مركز النقديات بالبريد التونسي لتحويل مساهمات الطلبة بالدينار الإلكتروني للحساب الجديد
ختم وتصفية وكالة الدفعات وغلط الحساب الجاري الخاص بوكيل الدفعات (التنسيق مع المحاسب العمومي +أمانة المال الجهوية والسيد مراقب المصاريف العمومية)	←	سحب سيولة نقدية حسب الحاجة عن طريق الصكوك البريدية التجارية (ضرورة استصدار دفاتر صكوك بريدية) مع الاستئناس بالإجراءات الإدارية المتبعة في التصرف في وكالة الدفعات
لا وجود لمراقب مصاريف عمومية	←	مراسلة هيئة مراقبي الدولة لتعيين مراقب دولة للإشراف على المؤسسة
المعرف الجبائي للمؤسسة لم يعد يتماشى مع الصبغة القانونية الجديدة	←	بداية لا بد من استشارة "إدارة الدراسات والتشريع الجبائي" حول الوضعية الجبائية للمؤسسة حسب الصبغة القانونية الجديدة ، وعند الحصول على الإجابة لا بد من الإتصال بمكتب مراقبة الأداء التابع للمؤسسة لتغيير المعرف الجبائي للمؤسسة
ضرورة استخراج سجل تجاري للمؤسسة	←	الاتصال بالسجل الوطني للمؤسسات
اعتماد المحاسبة التجارية	←	إعداد استشارة للجوء لخدمات خبير محاسب لتركيز نواة محاسبة تجارية بالجامعة مع ضرورة اقتناء منظومة محاسبة تجارية وتكوين أعوان للغرض (بداية من السنة الحالية)
الحرص على متابعة إحداث لجنة اتمام اجراءات إحالة حقوق والتزامات المؤسسة	←	مراسلة مختلف الوزارات لتسمية ممثلين باللجنة وذلك لإعداد القرار الذي يضبط إحداث و تركيبة اللجنة
الحرص على إتمام أعمال اللجنة في الآجال القانونية وإعداد التقرير النهائي الذي يضبط ممتلكات المؤسسة	←	ضرورة التنسيق مع محاسب المؤسسة لاتمام الجدول الثالث عشر (ضبط فواضل الميزانيات السابقة وميزانية العنوان الثاني) وضبط المتخلدات مع الحرص على اتمام عملية الجرد خلال موفى السنة حتى تتمكن اللجنة من انهاء مهام نقل حقوق والتزامات المؤسسة في اسرع الآجال ملاحظة : يمكن للمؤسسة طلب تسبقة من الإدارة العامة للمحاسبة العمومية قبل انهاء أعمال اللجنة
إعداد الإستشارة الخاصة بتعيين مراقب الحصص "commissaire aux apports"	←	يتولى مراقب الحصص تامين وتقدير ممتلكات المؤسسة وذلك لادراجها في الموازنة الإفتتاحية

العمل على تركيز الهيكل التنظيمي للمؤسسة والنصوص القانونية الخاصة بها



الحرص على إعداد مشاريع قوانين منذ السنة الحالية وذلك ربحا للوقت وتفاديا لأي تأخير محتمل